تونس: ترشيح الاتّحاد العام التونسيّ للشغل لجائزة نوبل للسلام

تقديرًا لتاريخ الاتّحاد ودوره الأساسيّ في تحييد تونس عن الحرب الأهليّة، رشّحت أربع جامعات تونسيّة المركزيّة النقابيّة العمّاليّة الأشهر في البلاد، أيّ الاتّحاد العام التونسيّ للشغل، لجائزة نوبل للسلام للعام 2014، نظرًا إلى أعماله وتحرّكاته منذ تأسيسه في العام 1946. وتجدر الإشارة إلى أنّ النقابات المنتسبة إلى الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة تشكّل أغلبيّة أعضاء الاتّحاد العام التونسيّ للشغل.

وتركّز الجامعات المذكورة على تدخّلات الاتّحاد العام التونسيّ للشغل غير المعروفة – ولكن الحيويّة – عندما تمكّن في العام 2013 من اختراق الجمود السياسيّ الذي فرّق الأطراف المعنيين خلال الأزمة الخطيرة التي ضربت تونس.

ويشدّد أمين عام الاتّحاد الوطنيّ لخدمات الصحّة الذي يضمّ حوالى 30,000 عضو السيّد نصري زهَير، على أهميّة حياد الاتّحاد التونسيّ للشغل على مستوى الأوضاع السياسيّة الوطنيّة: "الاتّحاد العام التونسيّ للشغل هو أفضل منظّمة حاليًّا بالنسبة إلى تونس. فهو طرف أساسيّ من المجتمع المدنيّ."

مفاوضون متمكّنون

لعب الاتّحاد العام التونسيّ للشغل دورًا أساسيًّا خلال الأزمة التونسيّة: فبعد ثورة كانون الثانيّ/ يناير 2011، جرت الانتخابات في تشرين الأوّل/ أكتوبر. وشكّل حزب النهضة، وهو حزب الإسلام السياسيّ، الحكومة الجديدة بمشاركة حزبَيْن صغيرَيْن آخرَيْن. ولبست هذه الحكومة الطابع المؤقّت إلى حين اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات جديدة.

إلاّ أنّه، ومع حلول العام 2013، لم تتمكّن الجمعيّة التأسيسيّة الوطنيّة المنقسمة والمشرذمة من الاتّفاق على دستور ومن إجراء الانتخابات. وتمّ انتقاد حكومة حزب النهضة على أنّها متمسّكة بالسلطة وغير قادرة على مكافحة الإرهاب. وفي شهر شباط/ فبراير 2013، اغتيل شكري بلعيد اليساريّ أمام منزله. وفي تمّوز/ يوليو لاقى محمد براهمي اليساريّ هو أيضًا المصير ذاته – فقد تمّ اغتياله أمام منزله. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاثنَيْن انتقدا حزب النهضة – الذي اتُّهِم بتنفيذ الاغتيالَيْن.

واعتصم أكثر من 60 نائبًا من الجمعيّة التأسيسيّة الوطنيّة أمام مقرّ الجمعيّة اعتراضًا على العنف السياسيّ واغتيال براهمي. كما نُظِّمَت مظاهرات عامة واسعة النطاق طالبت باستقالة الحكومة. وفي المقابل، حشدت الحكومة مؤيّديها ليدعموها. فكانت الديمقراطيّة الجديدة التي تحقّقت في تونس تتدهور.

في 6 أب/ أغسطس 2013، علّق رئيس الجمعيّة التأسيسيّة الوطنيّة السيّد مصطفى بن جعفر، كافة الاعتصامات البرلمانيّة. وطلب من الاتّحاد العام التونسيّ للشغل أن يلعب دور الوسيط المحايد بين الأطراف السياسيّة المتنازعة.

لمَ اختار الاتّحاد العام التونسيّ للشغل؟ أشار الأمين العام المساعد في الاتّحاد العام للكهرباء والغاز، السيّد محمد بخري، أنّ الاتّحاد العام التونسيّ للشغل حافظ على علاقات وثيقة مع كافة أطراف المجتمع المدنيّ التونسيّ. حيث عملت الجمعيّات الأهليّة بالتعاون الوثيق مع الاتّحاد العام قبل الثورة وبعدها لأنّ المجموعات التي "كانت تواجه المشاكل مع الحكومة راحت تقصد الاتّحاد التونسيّ العام للشغل من أجل إيجاد الحلول."

وبفضل هذه الخبرة في العمل مع المجتمع المدنيّ، تمكّن الاتّحاد العام التونسيّ للشغل من جمع جمعيّة أصحاب العمل ونقابة المحامين والرابطة التونسيّة لحقوق الإنسان للعمل معًا وإيجاد حلّ للأزمة. ومع حلول شهر أيلول/ سبتمبر أفضت المباحثات الرباعيّة بإدارة الاتّحاد العام التونسيّ للشغل إلى اعتماد "خارطة طريق" لحوار وطنيّ يهدف إلى حلّ الأزمة.

وفي 9 كانون الثانيّ/ يناير 2014، سلّم رئيس الوزراء والحكومة السلطةَ إلى حكومة مستقلة من التكنوقراط. وفي 23 كانون الثانيّ/ يناير 2014، وافق البرلمان التونسيّ على الدستور الجديد. ومن المتوقّع أن تجري انتخابات جديدة في نهاية العام 2014. وبالتاليّ جنّب الاتّحاد العام التونسيّ للشغل تونس الانجرار إلى حرب أهليّة.

ومع دخول الدستور الجديد حيّز التنفيذ، حيى الرئيس الفرنسي المنتخب فرنسوا هولاند، في كلمته أمام برلمان تونس في 7 شباط/ فبراير 2014، الاتحاد العام التونسي للشغل – وهي منظّمة نقابيّة اغتال الفرنسيّون أوّل رئيس لها منذ 62 عامًا.

تاريخ الاتّحاد العام التونسيّ للشغل

أُنشئ الاتّحاد العام التونسيّ للشغل خلال النضال من أجل تحقيق الاستقلال عن المستعمر الفرنسيّ، وقد اغتال الفرنسيّون أوّل أمين عام له، السيّد فرحات حاشد في العام 1952. وقد حصلت تونس على الاستقلال بعد ذلك بأربع سنوات، أيّ في العام 1956.

وقد أوقف وسجن أوّل رئيس لتونس المستقلّة حبيب بورقيبة (1957–1978) المئات من النقابيين في العام 1978، عندما دعا الاتّحاد العام التونسيّ للشغل إلى إضراب عام ضدّ ارتفاع الأسعار والسياسات

النيولبراليّة. وفي العام 1985، وبعد اندلاع أعمال الشغب بسبب ارتفاع أسعار الخبز، قمعت الحكومة من جديد الاتّحاد العام التونسيّ للشغل. وفي العام 2008، كان الناشطون في الاتّحاد العام التونسيّ للشغل في صفوف الثورة الأماميّة ضدّ الدكتاتور زين العابدين بن علي. وقد دعم الاتّحاد على مستوى قاعدته الثورة وأدارها في كانون الثانيّ/ يناير 2011 فأثمرت "ربيعًا عربيًّا".

ويقدّر عضو المجلس التنفيذّي في الاتّحاد العام التونسيّ للشغل، السيّد أنور بن قدور، عدد الأعضاء بحوالى 700,000 عضو، 380,000 منهم من القطاع العام، يتوزّعون على 70 نقابة من مختلف القطاعات الاقتصاديّة. ويشدّد على أنّ الترشيح لجائزة نوبل للسلام هو "فخر وشرف لكافة النقابيين."

أمّا نصري زهَير فقد أشار إلى ما يلي: "نحن حقًّا فرحون جدًّا." وأضاف بفخر: "لا يزال الاتّحاد العام التونسيّ للشغل يعمل على قضايا مهمّة: كالفقر والشباب وحقوق المرأة..."

سيتمّ الإعلان عن قرار لجنة جائزة نوبل في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2014. وفي غضون ذلك، يستكمل الاتّحاد العام التونسيّ للشغل نضاله من أجل تحقيق العدالة بالنسبة إلى العمّال.

العمل لا ينتهي

يواجه الاتّحاد العام التونسيّ للشغل اليوم العديد من الضغوط. ويشير السيّد محمد بخري إلى أنّ نقابته (التي تمثّل العاملين في الخدمة العامة للكهرباء والغاز) لم تطلق أيّ إضراب منذ الثورة. وعلى الرغم من أنّ للأعضاء العديد من المطالب، يؤكّد الاتّحاد العام التونسي للشغل "أنّ الوقت غير ملائم لذلك بعد، ولا بدّ لنا من أن ننتظر وقتًا أطول، لأنّ [تونس] بحاجة اليوم إلى الأموال. فالفقراء والعاطلون عن العمل يحتاجون إلى الأموال... هناك أولويّات أخرى."

ولكنّ بخري وزملاءه يدركون أنّه لا يمكنهم أن يطالبوا العمّال بضبط النفس إلى ما لا نهاية. وعلى الاتّحاد العام التونسيّ للشغل – وكافة المنظّمات النقابيّة الأخرى – أن يوازن بين ضرورة التفاوض مع مَن في السلطة وتلبية مطالب الأعضاء الناشطين. وهو يحثّ الحكومة على مواجهة ارتفاع الأسعار وتجميد الأجور والبطالة المرتفعة، لا سيّما لدى الشباب.